

فان تأييد احد الاصلين بدليل على وجهه والآخر لا يملك على وجهه بان من
 منزلة اذ لا يصح واما اصلها في حق الله الذي يعلو الخلق والاول
 في هذه سلة ان تكون اصله لان فعاله في البناء اكثر من فعله فلو قال
 الله اكثر من اصله كان اجب **والنوع في الاصل** اي في معنى زيادة
 بالشرط المذكور في الهمزة وهي ان يثبتها الله وان يثبت تلك الالف
 اكثر من اصله في عماله وعصيان جملة في حق امان وزمان ويشترط زيادة
 النوع مع ما ذكر ان تكون زيادة ما قبل الالف على غير وجهه ليست يصح اصل
 فالنوع في حق عماله اصل لازمة وهذا الشرط مستلزم من قول سابقا واما
 تاصيل حرفي سمي وقد اخفى طامه ان يفيض زيادة النوع عن افعالهم
 فينبين الالف والماء في سبب ذلك واما ان هو في حق عماله وعصيان
 وهذا الاطلاق على وجهه ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النوع في
 مثل حسا وعصيان الا ان يدل دليل على اصلها كذا لا يسميها في حصة على زيادة
 نوبة في قوله الشاعر الاسمي بلع عسا عسى مغلفة ذلك على عكس لكنه
 ذهب السهيلي وكافيه الى ان النوع في ذلك ما لم يزد في سادس ان عماله
 فلا يلقى احدهما الا بدليل فكان ينبغي ان يثبت اصله في ذلك وهو ان يذهب
 لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادة افعالهم في حق الله وهو ان لا يكون
 في اسم مصوم الاول مضاعف التاني اسم انبثاق في زمان جعلها في ذلك
 اصله لان فعاله في اسماء النبات اكثر من فعله في الالهة وهذا في الكافية
 حيث قال في علم الفعلاء والفعلاء في البيت للفعال كالمفعول
 في زمان زيادة الالف والنون اصلها في معنى النبات على فعاله ونسب
 الخليل وان نوعه من منزلة قال في حقه وسالته يعني الخليل في الزمان

اذا

اذا سميت فقال لا اضر في المعنى او اعمل على الاثر اذا لم يكن معنى يعرف
 به وقال الاضطر في ان اصله مثل فراض وجا ضر لان فعاله اكثر
 من فعله يعني في النبات والاصح ما ذهب اليه ما ذكر من ان السبق في
 الاستقار قالوا الرضى مرفعة للكثرة الزمان ولو كانت النوع منزلة قالوا
 مرة **والنوع في فصح** وعقلم وقننل وجعلوا رسل جاهلية
 سبطا وتسطيرين اربعة احرف بالسبق وهو ان في معنى **في اصالة**
 كنهى لفيه حيد النوع وهو المفعول الاول انا بفتح الفاعل واصالة نصب
 بالمفعول الثاني اي احرف قارزة النوع مما يقع العقول المذكورة الثلاثة
 اموا اوها ان النوع في ذلك واقعة في ما يقتضيه زيادتها كاسم
 واو فو ليس العقول في حيا واثباتها انما في حروف اللين على النون
 للفظ الكين في البيت والضمير من نفس وجرافش ولبت عرفنا وغيره
 ثانيا ان كل ما عرف له اشتقاق او تفرقا وحده في زيادة على غيره في
 بالقياس الاول النوع الى حقه او لا فانها اصلها في مثل ان لا يفتي بها
 دليل كما في حرس لانها لو كانت اصلها لكان وزنه فعل وهو فعول
 الثاني في قوله وقننل وقننل وقننل وقننل وقننل وقننل وقننل وقننل
 ليعني دليل بالزيادة كما في علس لانهم العوا وجعلوا لعل ام جعلت
 الاول وعلم لانهم المفعول وقننل لانهم في حروف اللين على النون
 لعلهم فيه كسبل ولعدم الظاهر على تقدير الاصله وبالفيد الثالث في
 في حق وهو السبط وهو من نوع وكنايم فالنوع اصلية اذ ليس في الكلام
 في حروف اللين على النون ولا في حروف اللين على النون فانه في حروف اللين
 في زيادة النوع مع زيادة الضمير في قلب الضمير لان الاثر في